

الاستقلال في المستقبل ، وذلك ، دون أدنى ريب ، نتيجة حرمانها من حق تقرير المصير وفرض سياسة انشاء وطن قومي يهودي فيها . هذا ، وقد ذهبت احتجاجات العرب الى مؤتمر السلام في باريس والى عصبة الأمم ادراج الرياح .

وكان الناطق العربي الوحيد الذي له شأن وسلطة فيصل بن الحسين الذي قدم احتجاجاته بالحاح . وقد نفى اولاً يديه ، في رسالة رسمية الى الحكومة البريطانية ، من مزاعم الصهيونيين بأنه « أقر » لهم بسياسة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . وقال في رسالته : « ان كل ما اعترفت به هو ان أوّمن حقوق اليهود في تلك البلاد بالقدر الذي أوّمن به حقوق السكان العرب المحليين » . وجلب الانتباه الى معارضة سكان عرب فلسطين القوية ، وأكد وجهة النظر العربية بأن فلسطين هي ضمن المناطق التي وعدت بريطانيا بمنحها الاستقلال وعبر عن ثقته بأن ذلك الوعد البريطاني لا يفيبه وعد لاحق للصهيونيين . واذاف ان والده ( الشريف حسين ) مخول ، حتى بمقتضى اتفاقية سايكس - بيكو ، ان يؤخذ رايه بصدد مستقبل فلسطين . ولكنه ، ومما يثير الدهشة ، لم يشر الى الرسالة البريطانية الى والده التي تلقاها بواسطة « هوغارت » والتي جعلت الوعد لليهود خاضعاً لحرية عرب فلسطين السياسية والاقتصادية . وختتم فيصل رسالته قائلاً : اذا ما أمكن الإبقاء على وحدة سوريا وفلسطين « فبوسعنا ان نتوصل الى حل يؤمن مصالح جميع من يهمهم الامر » .

لقد كان الامر بكامله اشبه بحوار الطرشان . فقد كانت بريطانيا مصممة على فصل فلسطين عن سوريا ، واتفقت مع فرنسا على ذلك . وكذلك فان زبائنها الصهيونيين كانوا غير راغبين في ان يكونوا تحت حكم أمير عربي ، حتى وان كانت سلطته اسمية ، في حين كان متاحاً لهم حاكم من جنسهم وان تنكر بزى مندوب سام بريطاني . ومن جهة أخرى ، لم تكن فرنسا مرتاحة حتى لذلك القدر الضئيل من الاستقلال الذي كان فيصل يتمتع به في دمشق . لقد كان كل من مؤتمر السلام في باريس وعصبة الأمم المتحدة تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا فيما يتعلق بشؤون الشرق الأدنى العربي ، ولذلك كان فيصل والعرب يواجهون خصوماً جبارين ، وكان حالهم في هذا أشبه بحال المتظلم ، في الحكاية ، الذي تبين له ان المتهم هو نفسه القاضي الذي قدمت الشكوى له !

## [ ٧ ]

لقد التزمت الحكومة البريطانية جانب العناد ، بصورة غير معهودة ، وضربت عرض الحائط بتحذيرات رجالها وممثليها في مسرح الاحداث . ففي ١٨ كانون الثاني ( يناير ) ١٩١٩ أرسل الجنرال غيلبرت كلايتون كبير الضباط السياسيين لدى قائد القوات البريطانية العام في سوريا وفلسطين برقية الى وزارة الخارجية بأن وضع نصوص اتفاقية سايكس - بيكو والسياسة الصهيونية موضع التطبيق « سيتطلب ، دون شك ، الاحتفاظ بحيش احتلال فعال لمدة سنوات كثيرة قادمة » . لقد أثبتت هذه النبوءة صدقها طوال مدة الانتداب على فلسطين ، كما أثبتت صدقها حتى بعد انتهاء الانتداب الذي استبدل الاحتلال البريطاني باحتلال اسرائيلي .

لقد مضت السلطات البريطانية قدماً في تنفيذ السياسة التي استحدثتها في العام ١٩١٧ دون هوادة وفي وجه معارضة عربية شديدة بالجوء الى القوة القاهرة العمياء . وقد رفضت الحكومات البريطانية المتعاقبة حتى مجرد احتمال معاودة النظر في سياستها . ومن المفيد ان ندرج هنا اثنين من ردود الفعل البريطانية المبكرة تجاه الاحتجاجات العربية . فأما رد الفعل الاول ، فقد جاء على هيئة بيان رسمي أصدره هربرت صموئيل بعد وقت قصير من تسلمه منصب المندوب السامي في القدس في محاولة لتثبيط عزائم العرب والقضاء على أي بصيص أمل لديهم باحتمال إعادة النظر في السياسة البريطانية